الصباح الاقتصادية
12
العدد 3129 - السنة الحادية عشرة
الأحد 16 ذي القعدة 1439 - الموافق 29 يوليو 2018
Sunday 29 July 2018 - No.3129 - 11 th Year

مادامت الاحتياطيات المالية تضمن شراء الوقت للإدارة المالية والاقتصادية في البلاد

«الشال»: الإصلاح الاقتصادي معطل... والسياسات الاستباقية الحصيفة مازالت مجرد «يافطات»

■ لا نشعر بتفاؤل بأن مواجهة فساد الشهادات ومعها التعليم سيذهب إلى نهايته الصحيحة وقد يتوقف العقاب عند وافد «التعليم العالي»

أوضح تقرير «الشال» الأسبوعي أن الحكومة ليست معنية بجودة التعليم ولا بسلامته، منذ لمانينات القرن الفائت، فسوق العمل وأجره لا علاقة له بالحاجة أو الكفاءة، وإنما بالشهادة، حقيقية أو ضعيفة أو مزورة. والترقي في سلك الإدارة العامة يحتاج شهادة من نوع آخر، شهادة توصية من نافذ فقط. وبعد التحرير مباشرة، قامت الحكومة بما هو غير مسبوق في العالم، عندما قدمت خصما تعليميا مقاده، أدرس سنة وارتقي مرحلتين، أسوة بإعلانات بيع السلع. وفي لقاء منسوب لأحد المسئولين، قيل أو بعد تلك الفترة، يذكر بأن إحتجاجه وتهديده بالإستقالة إذا مررت موافقة على تعيين مدرسين في مؤسسة تعليمية عليا بشهادات من جامعات غير معترف بها، أسقطه أمر أحد كبار المسئولين بالتسامح معهم بدعوى أنهم أولادنا، بما يعني التسامح مع تخريب عقول من يعلمونهم. وفي نوفمبر 2015 في رد على سؤال للنائب «فيصل الشايع»، لديوان الخدمة المدنية نشرت إحصائية مفادها ان نحو 5765 من العاملين في القطاع الحكومي حصلوا على شهاداتهم العلمية من دون أن يغادروا مكاتبهم خلال الفترة ما بين 1992-2014. ولا شك بان مثلهم أو أكثر حصلوا عليها بتفرغ دراسي، ولكن من دون تعليم. وفي مايو 2016، نشرت جريدة «القبس» خبراً مفاده بأن أحدهم إعترف بتمكين 600 عميل من نيل شهادات مضروبة مقابل 5000 دينار كويتي للشهادة الواحدة. وبعد كل ذلك الحديث وتلك الوقائع، وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، لم يهتم أحد في التعليم العالي بمراجعة نظام الإعتماد الذي إستطاع خلاله شخص واحد -هكذا يقال- أن يعتمد بضع مئات من الشهادات المزورة على مدى 7 سنوات، ومن كشفه جهاز المباحث.

التعليم هو أساس نهوض أو فشل أي دولة، سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا والصين أمثلة متعاقبة على النهوض بسبب جودة التعليم، ومصر والكويت للأسف أمثلة في الإتجاه المعاكس. لقد تم التسامح والتهاون مع تلك الأفة، حتى أصبحت كبيرة ومنتشرة في أعلى مستويات سلطات إتخاذ القرار، وبات حكمها حكم المؤسسات المالية الضخمة بعد أزمة 2008، كبيرة جداً ونافذة جداً، بما لا يمكن معه السماح بسقوطها، أو في حالات شهادات الكويت المزورة، سوف تصطدم بمقاومة شرسة حال الرغبة في كشف أبطالها. وليس هناك معنى لأي مشروع تنمية يملك فرصة في النجاح، سوى مع إجتثاث هذه الأفة السرطانية، وبدء بناء قواعد جديدة وصارمة للنظام التعليمي.

نحن نعرف أن «المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية» وصل إلى خلاصة قريبة مما ذكرنا، متأخرة جداً، ولكن صحيحة، ويظل رأيه إستشاري، ومصير رؤيته حول التعليم لن يكون أفضل من مئات الإستشارات التي تسلمتها الحكومة وأهملتها. ما هو على المحك، مصير ومستقبل وطن، يستشري الفساد في كل مكوناته، وتبقى أخطر مكوناته فساد صناعة الإنسان، والوضع الحالي، ليس فقط فيه تكاليف مالية وقرارات خاطئة من حاملي الشهادات المزورة، ولكن، فيه تخريب جيل كامل ممن يتلقى العلم أو الخبرة على أيديهم. ومن تجارب الفساد السابقة والمعلنة، لا نشعر بتفاؤل بأن مواجهة فساد الشهادات ومعها التعليم سيذهب إلى نهايته الصحيحة، وقد يتوقف العقاب عند وافد التعليم العالي أسوة بقراش البلدية وحارس الموانئ، وربما معه بعض أكباش فداء من غير المهمين.

تقرير «ستاندرد آند بورز»

أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الإئتماني في تصنيفها الإئتماني الجيد للكويت عند A/AA-1+ على كل من المدى القصير والطويل للكويت، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أمر جيد كما ذكرنا مراراً، ولكنه تصنيف إئتماني لطمأنة الراغبين بإقراض أو التعامل مع الكويت من الأجانب. ويذكر التقرير بأن النظرة المستقبلية المستقرة تعني أن موازين الكويت الخارجية ستبقى قوية على مدى السنتين القادمتين، بدعمها الأصول المالية الكبيرة بما يسمح بموازنة مخاطر تقلبات أسعار النفط. والفشل في تنويع مصادر الدخل. وارتفاع سخونة المخاطر الجيوسياسية في الإقليم. وتذكر الوكالة، بأنها قد تخفض تصنيفها إذا قادها تحليلها إلى فقدان مرونة الكويت النقدية، أو إذا ساءت الأحوال السياسية الداخلية، أو إذا زادت سخونة الأحداث الجيوسياسية في الإقليم. وقد ترفع من تصنيفها إن تحقق إصلاح سياسي داخلي يرتقي بتأثير مؤسسات الدولة ويرتقي بإجتماعات الإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل بما يحقق تنويع مصادر الدخل، رغم أن الوكالة لا تعتقد بإحتمال تحقق مثل هذا السيناريو على المدى المنظور.

ونعتقد أن ما ذكرته الوكالة من أفضل ما كتب من مؤسسات تصنيف الئتماني، فهي، ومن دون مواربة، تنسب كل تصنيفها الجيد إلى حجم الأصول المالية الأجنبية، وتخاطب المتعاملين مالياً مع الكويت ولا تقصد الداخل. وعند الحديث عن الداخل، تذكر ليس فقط غياب الإصلاح المالي والاقتصادي، ولكنها تذكر بأن بداياته متواضعة تم تأجيلها بعد أول إرتفاع لأسعار النفط.

فالنفط، وبعد كل إعلانات الإصلاح، لازال يمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من صادرات الكويت، و90% من إيرادات الموازنة العامة. ولا تتوقع الوكالة مستقبلاً مشرقاً لسوق النفط، فتوقعاتها المرتفعة نسبياً لمعدل سعر خام «برنت» في عام 2018 والبالغة 65 دولار أمريكي، لن تصمد، وسوف يهبط ذلك المعدل إلى 60 دولار أمريكي للبرميل في عام 2019، ثم إلى 55 دولار أمريكي للبرميل في عام 2020. لتعود الصعوبات المالية وتتزامن مع الصعوبات الاقتصادية، وتذكر الوكالة، بأن بلوغ معدل أسعار النفط لعام 2017 مستوى 55 دولار أمريكي للبرميل، أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الكويتي بنسبة 2.9%-. وتتوقع للموازنة العامة أن تحقق فائض إذا تم احتساب دخل النفط ودخل الاستثمارات ضمن الإيرادات العامة، وذلك خطأ مهني، وتتوقع لفائض الحساب الجاري أن يهبط من مستوى 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018، إلى 6.2% و3.1% و2.5% للسنوات 2019 و2020 و2021 على التوالي.

وفي خلاصة، استدامة المالية العامة واستدامة الإقتصاد ومعه الاستقرار السياسي لازال رهن شبه كامل بتطورات سوق النفط، وعلى المقرض الأجنبي أن يطمئن في حدود المدى الزمني لقرضه على إمكانات سداد الكويت أو إجبارها على السداد، ولكن الإصلاح المالي، والإصلاح الاقتصادي معطل مادامت الاحتياطيات المالية تضمن شراء الوقت للإدارة المالية والاقتصادية في البلد، فالسياسات الاستباقية الحصيفة لازالت مجرد يافطات.

دول الخليج وإنتعاشة سوق النفط

في يناير من عام 2016 هبط معدل سعر خام «برنت» إلى نحو 30.70 دولار أمريكي للبرميل، وفي يوم 20 يناير 2016 هبط سعر برميل النفط الكويتي إلى نحو 19.14 دولار أمريكي، ذلك المستوى كان دون مستويات أي شهر ما بعد أزمة العالم المالية في عام 2008. وبلغ معدل سعر برميل خام «برنت» للنصف الأول من عام 2018 نحو 70.65 دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف مستوى أسعار شهر يناير 2016، وبينما أصاب الهلع كل الدول المصدرة للنفط في عام 2016، وبعضها لم ينعافى لأنه تخطى مرحلة إمكانات الإصلاح، مثل فنزويلا، قدمت كل دول النفط الأخرى رؤى لإصلاح أوضاعها المالية والإقتصادية، ولكن، أصابها مؤخراً بوادر ارتخاء كبير لتلك الجهود مع أول ارتفاع لأسعار النفط في العام الحالي.

وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني، أصدرت في 19 يوليو الجاري تقريراً تختبر فيه صمود وجودة رؤى الإصلاح في دول الخليج المصدرة للنفط مع ارتفاع أسعاره الحالية. وتعتقد الوكالة، أن بعض تلك الدول عادت إلى سياساتها المالية التوسعية مع أول دورة إنتعاش لأسعار النفط، وذلك من المحتمل أن يعيدها إلى أوضاع مالية صعبة مع أول دورة إنكماش قادمة لأسعاره. إنتعاش أسعار النفط بدءاً من عام 2018 حسن من الأوضاع المالية للدول الست، ثلاث منها سوف تحقق موازناتها فائض بدءاً من السنة الحالية وعامي 2019 و2020، وهي الكويت -بإحتساب دخل الاستثمارات- وأبوظبي بإستثناء عام 2020، وقطر. وثلاث دول أخرى سوف ينخفض فيها مستوى العجز المالي، أفضلها السعودية، بينما ينخفض لعُمان والبحرين كثيراً عن عام 2017، ولكنه يظل مرهقاً وفي تزايد للأعوام 2019 و2020.

ويذكر التقرير بأن التحسن تحقق من مزيج من ارتفاع لأسعار النفط، ومن ضغط للنفقات العامة والجاري منها تحديداً إن طال الاستثماري، ومن تعديل أسعار دعم الوقود وبعض الخدمات العامة، ومن فرض بعض الضرائب في حالتي السعودية والإمارات مثل ضريبة القيمة المضافة.

وتذكر «فيتش»، أنه باستثناء الكويت الذي ظل سعر التعادل للموازنة ثابت لمعدل الفترة 2011- إلى -2014 وحتى تقديرات عام 2019، نجحت الدول الأخرى في تخفيضه وإن بتفاوت، ففي البحرين، انخفض من أكثر من 120 دولار أمريكي إلى دون الـ100 دولار أمريكي، ولعُمان من أكثر من 100 دولار أمريكي إلى نحو 82 دولار أمريكي، وللسعودية من نحو 85 دولار أمريكي إلى نحو 70 دولار أمريكي، ولأبوظبي من نحو 79 دولار أمريكي إلى نحو 61 دولار أمريكي، ثم لقطر من نحو 68 دولار أمريكي إلى نحو 50 دولار أمريكي، وعند مستوى افتراضي لسعر برميل النفط بحدود 70 دولار أمريكي، تظل كلاً من البحرين وعُمان تحققان عجزاً مالياً، أعلى للبحرين، بينما تتعادل الموازنة في السعودية بحلول عام 2019، وتستمر كلاً من أبوظبي وقطر والكويت في تحقيق فائض مالي. ونود التذكير فقط، بأن كل دول الخليج مرتهنة مالياً لحركة أسعار النفط، وأن الكويت هي الدولة الوحيدة ضمنها التي غاب في الإصلاح المالي، والواقع أنها الوحيدة التي إرتفع سعر التعادل لموازنتها قليلاً عن مستوى الفترة 2011 إلى 2014. وبإحتساب إيرادات الاستثمار.

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 26.81 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 4.05 مليون دينار كويتي او ما نسبته 17.8%، مقارنة بنحو 22.76 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. ويعود الإرتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 4.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 65.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.5 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 97.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 6.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 7.6% مقارنة بنحو 90.3 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 13.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 21.1%، وصولاً إلى نحو 76.9 مليون دينار كويتي (نحو 79.2% من إجمالي الإيرادات) مقارنة بنحو 63.5 مليون دينار كويتي (نحو 70.3% من إجمالي الإيرادات)، بينما انخفض بند إيرادات أخرى بنحو 2.7 مليون دينار كويتي ليصل إلى نحو 414 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.1 مليون دينار كويتي من العام الفائت. ولم يحقق البنك أي أرباح من بيع إستثمارات في أوراق مالية، مقابل 2.7 مليون دينار كويتي حققها في نفس الفترة من السنة الماضية.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة اقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 2.26 مليون دينار كويتي أو نحو 7.6%، لتصل إلى نحو 32.03 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.77 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 33%، مقارنة بنفس النسبة للفترة ذاتها من العام الفائت وذلك بسبب ارتفاع المصروفات التشغيلية وارتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة مماثلة وبنحو 7.6% لكليهما. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 335 الف دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 0.9%، لتصل إلى نحو 37 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 36.7 مليون دينار كويتي. وبذلك ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 27.6% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقارنة بنحو 25.2% للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية ان إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 157.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.8%، ليصل إلى نحو 5.841 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.683 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وارتفع الإجمالي بنحو 203.2 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 3.6%، عند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ نحو 5.638 مليار دينار كويتي. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنحو 117.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 24.6%، وصولاً إلى نحو 529.6 مليون دينار كويتي (10.1% من إجمالي الموجودات) مقابل 475.4 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات)، ولكنه انخفض بنحو 87.3 مليون دينار كويتي اي بنسبة 12.8%، مقارنة مع نحو 679.9 مليون دينار كويتي (12.1% من إجمالي الموجودات) للنصف الأول من عام 2017. وارتفع ايضا، بند قروض وسلف إلى العملاء بنحو 1.8% اي ما قيمته 70 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 3.879 مليار دينار كويتي (66.4% من إجمالي الموجودات) مقابل 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات) في نهاية ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 361.1 مليون دينار كويتي اي ما نسبته 10.3% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ انذاك ما قيمته 3.518 مليار دينار كويتي (62.4% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والارصدة الاخرى نحو 77% مقارنة بنحو 72.2%. بينما انخفض بند أذونات وسندات خزينة بنحو 86.1 مليون دينار كويتي او ما نسبته 15.2%، وصولاً إلى نحو 480.7 مليون دينار كويتي (8.2% من إجمالي الموجودات) مقابل 566.8 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الموجودات). بينما ارتفع بنحو 25.4 مليون دينار كويتي أو نحو 5.6%. مقارنة مع نحو 455.3 مليون دينار كويتي (8.1% من إجمالي الموجودات) خلال النصف الأول من عام 2017.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 159.3 مليون دينار كويتي اي ما نسبته 3.1% لتصل إلى نحو 5.241 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2017، حين بلغت نحو5.082 مليار دينار كويتي، وارتفعت بنحو 180.9 مليون دينار كويتي اي بنسبة نمو بلغت 3.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.7%، مقارنة بنحو 89.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك ارتفعت مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 0.93% مقابل 0.82%، وارتفع مؤشر العائد على معدل راس المال (ROC) ليصل إلى نحو 17.6% قياساً بنحو 14.9%، وارتفع ايضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 9.1% بعد ان كان عند 7.9%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 9 فلوس مقارنة بنحو 8 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.2 مرة مقارنة بنحو 15.4 مرة (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 14.3%. مقابل انخفاضاً للسعر السوقي للسهم وبنحو 4%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 433.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.0 نقطة ونسبته 0.2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 46.8 نقطة، أي ما يعادل 12.1% عن إقفال نهاية عام 2017.

■ «فيتش»: عودة بعض دول الخليج إلى سياساتها المالية التوسعية مع أول دورة انتعاش لأسعار النفط يهدد مستقبلها

26.81 مليون دينار صافي أرباح بنك الخليج خلال النصف الأول من العام

	البيان	2017/6/30 (ألف دينار كويتي)	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
	مجموع الموجودات	5,881,178	5,698,020	183,158	%3.2	↑
	مجموع التسهيلات	3,281,440	3,060,553	220,887	%7.2	↑
	إجمالي حقوق الملكية	598,700	577,400	21,300	%3.7	↑
	مجموع الإيرادات التشغيلية	97,100	90,200	6,900	%7.6	↑
	المخصصات	32,000	30,776	1,224	%4.0	↑
	الضرائب	26,800	26,662	138	%0.5	↑
	صافي الربح	1,257	1,088	169	%15.5	↑
	المؤشرات					
↑	*العائد على معدل الموجودات	%0.93	%0.82			↑
↑	** العائد على معدل حقوق الملكية	%9.1	%7.9			↑
↑	***العائد على معدل رأس المال	%17.6	%14.9			↑
↑	ربحية السهم الواحد (أساسية ومخففة) الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	9	8	1	%12.5	↑
↓	القيمة الدفترية للسهم (فلس)	237	247	10-	%4.0-	↓
	مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.2	15.4			
	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.3			

المؤشرات المالية المنتهية لبنك الخليج في 30 يونيو 2018 على أساس سنوي

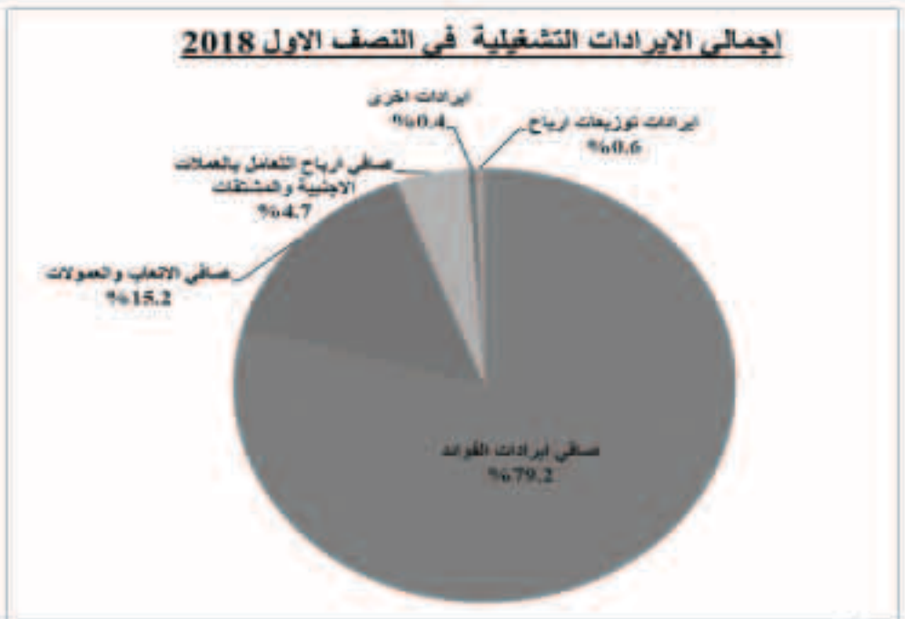

رسم بياني يوضح نسب إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك الخليج

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/07/26	يوم الخميس 2018/07/19	التغير %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	506.8	506.8	0.0	429.7	17.9
2	بنك الخليج	205.6	207.2	(0.8)	193.4	6.3
3	البنك التجاري الكويتي	355.2	316.0	7.6	375.3	-47.9
4	البنك الأهلي الكويتي	204.3	219.3	(6.8)	189.9	7.6
5	بنك الكويت الدولي	257.4	257.4	0.0	237.6	8.3
6	البنك الأهلي المتحد	309.5	301.5	2.7	331.9	(6.7)
7	بنك برقان	286.9	283.7	1.1	299.9	(4.3)
8	بيت التمويل الكويتي	1,659.8	1,668.6	(0.5)	1,401.1	18.5
	القطاع المصرفي	499.8	498.2	0.3	430.2	16.2
9	شركة المشروعات التجارية	124.9	121.3	3.0	122.7	1.8
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	211.5	215.6	(1.9)	234.2	(9.7)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	117.0	116.0	0.9	123.3	(5.1)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	559.2	563.9	(0.8)	746.5	(25.1)
13	شركة السمو للتمويل والاستثمار	46.2	48.9	(5.0)	44.4	(1.1)
	قطاع الاستثمار	201.7	201.8	(0.0)	240.8	(16.2)
14	شركة الكويت للتأمين	65.5	65.5	0.0	60.6	8.1
15	مجموعة الصناع للتأمين	357.2	367.8	(0.2)	469.9	(21.9)
16	الشركة الأهلية للتأمين	160.5	160.3	0.0	174.6	(8.2)
17	شركة وربة للتأمين	52.1	57.5	(9.1)	52.8	(1.3)
	قطاع التأمين	139.4	139.9	(0.4)	158.1	(11.8)
18	شركة عقارات الكويت	82.6	83.5	(1.1)	92.1	(10.3)
19	شركة العقارات المتحدة	138.7	132.6	4.6	165.2	(15.0)
20	الشركة الوطنية العقارية	290.1	295.1	(1.7)	282.1	2.8
21	شركة المدينة الطبية	1,356.7	1,356.7	0.0	1,429.4	(5.1)
	القطاع العقاري	199.4	189.6	(0.1)	198.3	(4.5)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	143.8	146.5	(1.8)	134.0	7.3
23	شركة أسمنت الكويت	372.9	601.5	(4.8)	708.5	(19.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	151.9	150.3	1.1	167.5	(9.3)
	القطاع الصناعي	150.9	185.7	(2.6)	198.1	(8.7)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	656.0	656.0	0.0	816.0	(19.6)
26	شركة أجيلي티 للمخازن العمومية	3,704.3	3,677.5	0.7	3,112.5	19.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	797.1	772.1	3.2	616.0	29.4
28	شركة مرخي القابضة (ش.م.ك.م)	27.8	30.4	(8.6)	11.3	146.0
	قطاع الخدمات	1,182.1	1,163.3	1.6	991.1	19.3
29	شركة طرق ومعدات الكويتية	135.8	196.7	(20.8)	190.8	(18.3)
30	شركة دانة الصفاة القابضة	47.4	48.1	(1.5)	70.1	(32.4)
	القطاع الأهلي	456.8	466.8	(2.1)	421.4	8.4
31	شركة الشرقية للصناعات والتنمية الصناعية (ش.م.ك)	325.0	329.1	(1.2)	375.0	(13.3)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ك)	298.8	304.4	(1.8)	322.6	(7.4)
33	شركة أم القوين للاستثمارات العامة (ش.م.ك)	522.8	448.8	16.4	588.6	(11.2)
	المؤشرات غير القيادية	216.2	214.0	1.0	230.2	(6.1)
	المؤشر العام	433.8	432.8	0.2	387.0	12.1

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت